فاعلها خبرها اي مر وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمر امارته
من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ
في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي
ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار صلاحيته وقابليته معلوم عقلا ويلزمها اي هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو
ظاهر او تقديرا كقوله تع تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي
عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها وما دام للتوقيت امر اي تعيين مدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن
ثم اي ومن اجل انه للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يقع ا
ما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى. وجود

92

وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس
زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك
يفيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان تقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال
الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على
ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم
اخبارها وهو اي هذا القسم ما كان في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية واما
اذا كانت تامة فلا امتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية

Copyright © King Saud University